جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

تعاون الجمهور في مكافحة الجريمة

الدكتور بدر الدين علي

الرياض

1411 هـ - 1991 م

تعاون الجمهور في مكافحة الجريمة(*)

الدكتور بدر الدين علي

إن صلة الجمهور بمشكلة الجريمة هي صلة طبيعية ووثقية للغاية، فإن جميع الأطراف المتعلقة بالفعل الاجرامي هي جزء من هذا الجمهور، سواء أكانون مرتكبي الجرائم أنفسهم أم ضحايا من المواطنين أو حفظة الأمن المطاردين للمجرمين، هذا علاوة على أن أفراد الجمهور بصفة عامة، يعانون من الآثار الضارة للأنشطة الاجرامية التي قد تنعكس على أمنهم الاجتماعي والنفسي والاقتصادي، وبالتالي فإن علاقة الجمهور بمكافحة الجريمة هى أيضاً علاقة بدهية، وإن تعاونه في هذا المضمار هو دور منطقي تقتضيه المصلحة العامة لأبناء المجتمع

تحديد مفهوم مكافحة الجريمة(١)

يعبر مصطلح مكافحة الجريمة عن عملية حماية المجتمع من النفوذ والنشاط الاجرامي القائم بالفعل بين أرجائه مهدداً أفراده في أرواحهم وأعراضهم وأموالهم، ومفسداً عليهم راحتهم وأمنهم، وتهدف مكافحة الجريمة ـ من الوجه النظرية أو المثالية ـ الى بتر

(*) ألقيت هذه المحاضرة بمقر المركز بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ الموافق ٥ مارس ١٩٨٥م.

١ ـ بدر الدين علي الجريمة والمجتمع دار الكتاب العربي القاهرة ١٩٦٦م ص ٧٩ ـ ٨١

العناصر الاجرامية تماماً والقضاء على الجريمة نهائياً، وبالتالي تهيئة حياة آمنة مستقرة لأعضاء المجتمع، غير أن الهدف الواقعي لمكافحة الجريمة ـ أي من الوجهة العملية التي ترى في الجريمة شراً لابد منه في المجتمع الانساني ـ هو العمل على الحد من النفوذ والنشاط الاجرامي، والحيلولة دون امتداده وانتشاره في محيط أوسع، وحماية المجتمع من اعتداءات وأضرار المجرمين بصفة عامة والشواذ والمحترفين والعائدين منهم بصفة خاصة، أو بالاختصار العمل على كشف الجرائم ومطاردة المجرمين واقامة الأدلة

ويتخلل محيط مكافحة الجريمة عملية صراع بين المجتمع العام من جهة وأفراد المجتمع الاجرامي من جهة أخرى، فهي بالنسبة للمسئولين في المجتمع الكبير محاولة ضبط وربط وتحكم وهيمنة على المحيط الاجرامي يقابلها من جانب المجتمع الاجرامي موقف تصد ومقاومة وتحايل ومحاورة، وتمتزج عملية الصراع هذه بعملية اجتماعية أخرى وهي عملية المنافسة، فكلما اشتد ساعد العناصر الاجرامية زاد اهتمام المسئولين بتعزيز خطوطهم وتقوية استحكاماتهم لمكافحة تلك العناصر، وكلما شعر أعضاء المجتمع الاجرامي بتوافر الامكانات واستحكام التدابير لمكافحتهم زاد اهتمامهم وتضاعفت جهودهم استعداداً لمجابهة ومقاومة تلك التدابير والامكانات، ونجد مثلا واضحاً لعملية المنافسة هذه في بعض العصابات الحديثة التي تتزود بأحدث الأسلحة والسيارات وأجهزة الاتصال اللاسلكي، وتستعين بالخبراء في الطب والمحاماة والميكانيكا والكيمياء وغيرها لمواجهة وملاحقة التفوق المطرد لاستعدادات وامكانات جهاز الأمن من

جهة، والتطورات والتعديلات الطارئة على التشريعات والاجراءات من جهة أخرى.

وتعتبر عملية مكافحة الجريمة بمفهومها السابق احدى عمليات الضبط الاجتماعي الذي يعبر عن مختلف العمليات الاجتماعية التي يضمن بها المجتمع امتثال أفراده أو جماعاته للقيم التي يأخذ بها والنظم التي يسير عليها حفظاً لكيانه وسلامته وتقدمه ونموه وتحقيقاً لحياة آمنة هانئة مستقرة لأفراده، ويتطلب ذلك من المجتمع أن يدفع عن نفسه الأخطار التي تهدد حياته أو على الأقل تهدد الاستقرار النسبي الذي ينشده معتمداً في ذلك على وسائل عدة، بعضها يتسم بطابع القهر والجبر والالزام مثل القوانين واللوائح الادارية والمدنية والجنائية وغيرها، والبعض الآخر يتميز بالحفز والاغراء والايحاء مثل العقائد والأخلاق والأعراف والتقاليد والفن والتربية والرأي العام وغيرها

الصلة بين الوقاية والمكافحة[1]

غير أنه من الملاحظ أن هناك الى حد ما تداخلا بين مفهومي الوقاية والمكافحة فيما يتعلق بمعالجة السلوك الاجرامي مما يتطلب وقفة سريعة للتمييز بينهما من جهة وايضاح الصلة بينهما من جهة أخرى، ويمكن بصفة عامة تعريف الوقاية من الجريمة بأنها عملية منع قيام الشخصية الاجرامية وهي عملية واسعة يكاد يخضع لها جميع أفراد

---

١ ـ المرجع السابق ص ٣٤ ـ ٤٧

المجتمع، فمن المفروض أن كل مجتمع في نظمه وتدابيره ما يحول دون نمو الشخصية الاجرامية بين أعضائه، فإذا ما انحرف أحد أفراده عن تلك النظم وأصبح ذا شخصية اجرامية فإنه يصير خاضعاً لعملية حماية المجتمع من سلوكه ونشاطه الاجرامي، أي ينتقل الى مجال مكافحة الجريمة

ويلاحظ أن وضع المجرم يختلف في الوقاية عنه في المكافحة، فبالنسبة لعملية الوقاية من الجريمة لا يوجد أمامنا مجرم لمواجهته والتعامل معه، بل كل ما لدينا هو بعض المعرفة والخبرة بالعوامل التي قد تؤدي الى السلوك الاجرامي، أو ربما بعض القدرة التنبؤية على تمييز الأشخاص الذين لديهم الاستعداد للجناح، ويتوقع انحرافهم وانسياقهم في تيار الجريمة، إن لم يتخذ حيالهم في الوقت المناسب الاجراءات الوقائية اللازمة، فالوضع الاجرامي في مجال الوقاية لا يخرج عن كونه توقعياً أو تنبؤياً حيث يتوقف مدى احتمال حدوثه على مدى صدق توقعاتنا أو معاييرنا التنبؤية.

أما في مجال مكافحة الجريمة فإن المجرم بجسمه، وشخصه يسعى الى ارتكاب الجريمة، وهو بوجوده يشكل خطراً قائماً يتهدد أعضاء المجتمع في أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ويفسد عليهم راحتهم وأمنهم، فموقف المجتمع ازاء هذا الشخص المجرم هو موقف المدافع عن نفسه، الحامي لكيانه، ونظرة المسئولين عن هذه الحماية وفي مقدمتهم جهاز الشرطة هي نظرة الى عدو يعملون بقلق على اكتفاء شره، ويحاولون بحماس وضع حد لآثامه، ولو استدعى

الأمر سلب حريته أو ربما انهاء حياته.

غير أنه لا يمكن تجاهل التداخل بين الوظيفة الوقائية ووظيفة المكافحة، فقد يكون في عملية الوقاية من الجريمة مثلا نوع من المكافحة إذا اعتبرنا أننا باستئصال جذور الجريمة نحمي المجتمع بطريق غير مباشر من السلوك والنشاط الاجرامي، وذلك بمنعنا أصلا قيام الشخصية الاجرامية التي تمارس هذا النشاط، كما قد يكون في عملية مكافحة الجريمة من الوجهة الفعلية أمراً يكاد يكون مستحيلا أو بعيد المنال مما يضعف أو يقتل فكرة الخروج على القانون وبالتالي يحول دون قيام الشخصية الاجرامية وفي ذلك وقاية من الجريمة.

وسائل مكافحة الجريمة[1]:

ترتبط عملية مكافحة الجريمة في مجتمع ما ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الجنائية القائمة فيه، إذ تشتمل السياسة الجنائية في أي مجتمع ضمن صورها الرئيسية مختلف القوانين والتشريعات والنظم واللوائح والأجهزة والتدابير والاجراءات الموجهة نحو حماية المجتمع من أخطار الجريمة والمجرمين، غير أن عملية مكافحة الجريمة لا تقتصر على صور السياسة الجنائية النابعة من السلطة الحاكمة فحسب بل يدخل في اطارها العام مختلف الجهود التي يقوم بها المواطنون والمنظمات الأهلية والهيئات العلمية ووسائل النشر والاعلام وغيرها

---

١ ـ المرجع السابق. ص. ٨٤ ـ ٨٥.

في هذا الشأن، وبينما تشكل تلك الجهود غير الرسمية بالتضافر مع التدابير الجنائية الرسمية دوراً موجهاً بصورة مباشرة نحو مكافحة الجريمة، فإن هناك من الضوابط الاجتماعية الأخرى ما يشكل دوراً غير موجه بشكل مباشر نحو هذا الهدف، ولكنه يساعد الى حد ما على تماسك الاطار العام لهذه العملية مثل دور الدين والعرف والتربية والرأي العام.

فإذا ما تركنا تلك الضوابط الاجتماعية جانباً يمكن تحديد وحصر أهمية الوسائل والاجراءات التي قد تساعد في مكافحة الجريمة فيمايلي

تنظيم جهاز الأمن وتزويده بالرجال الأكفاء المؤهلين وبالاستعدادات والامكانات الحديثة، تنظيم الجهاز القضائي واجراءات المحاكمة بشكل يضيع على المذنب فرصة التلاعب والافلات من العدالة من جهة ويحمي بقدر الامكان المتهم البريء أو مرتكب الجرم الطفيف من الوصمة أو العدوى الاجرامية من جهة أخرى، سن أو تعديل التشريعات والقوانين بما يساير ويتلاءم مع تطور النمط الاجرامي من جهة والقيم الاجتماعية من جهة أخرى، تعاون أفراد الشعب والجمعيات الأهلية مع المسئولين الرسميين في الوقوف أمام النشاط الاجرامي وتسهيل مهمة رجال الأمن، الاستفادة من وسائل الاعلام والنشر كالصحافة والسينما والراديو والتليفزيون في ضبط الجناة وردع ذوي النزعة الاجرامية وتحذير الأهالي وارشادهم الى الاحتياطات اللازمة لمنع وقوعهم ضحايا للجريمة، تنسيق أعمال أجهزة الاحصائيات الجنائية ومكاتب التبليغ

عن الجرائم في المحافظات المختلفة تحت اشراف سلطة مركزية موحدة، الاهتمام بعلوم كشف الجريمة والاستفادة من نتائج البحوث في ميادينها المختلفة في منع الجرائم وضبط المجرمين

الدور المميز للشرطة[1]

والواقع أننا إذا تصورنا تشكيل العناصر الهامة في مكافحة الجريمة على هيئة مثلث فإننا نجد ولا جدال أن كلا من جهاز الأمن، ونظام القضاء، وحدود القانون، يحتل بجدارة أحد زوايا هذا المثلث، بينما تأخذ الوسائل الأخرى مكانها موزعة على أضلاعه بين تلك الزوايا، فإن هذا الثالوث ـ الشرطة والقضاء والقانون ـ يمثل الدعائم الرئيسية التي يقع على عاتقها العبء الأكبر في عملية حماية المجتمع من السلوك الاجرامي ومطاردة المجرمين واقامة الأدلة عليهم.

ويلاحظ أن ترتيب مدى أهمية تلك الدعائم الثلاث في عملية مكافحة الجريمة يختلف حسب درجة العمق التي ينظر منها الى هذا الشأن، فبالنسبة لمكافحة الجريمة من الوجهة الاجرامية المباشرة يبدو أن دور القانون يقع في المرتبة الثالثة بعد الشرطة والقضاء، ذلك أن رجل الشرطة هو أول من يتعامل مع الجريمة والمجرم، ثم يلي ذلك تحقيق النيابة أو المحكمة، ويأتي في النهاية التكييف القانوني للواقعة وتحديد عقوبتها من واقع الاطار العام للقانون الجنائي، ولكننا إذا ما

---

١ ـ المرجع السابق ص: ٨٥ ـ ٨٧

توخينا العمق في جذور هذه العملية نجد أن مهمة القوانين تأتي في المقدمة تتبعها مهمة جهازي الشرطة والقضاء، فالقانون هو الأصل الذي يرجع اليه كل من الشرطي والقاضي وممثل النيابة والمحامي وكافة المشتغلين بالمسائل الجنائية، والمفروض فيهم جميعاً احترامه والالتزام بنصوصه والتصرف في حدوده، غير أنه من المتبع عادة تركيز الأهمية على الجانب الاجرامي المباشر من عملية مكافحة الجريمة وبالتالي اعتبار جهاز الشرطة والنظام القضائي كأقوى دعامة لهذه العملية

وإن أهمية الدور الحيوي المباشر الذي تلعبه الشرطة في مكافحة الجريمة يضعها بحق في قمة الوسائل الأخرى التي تشاركها في هذه العملية أي في خط الدفاع الأول لحماية المجتمع من النفوذ والنشاط الاجرامي، فالشرطة بطبيعة وظيفتها تتميز بأنها أقرب هذه الوسائل وأكثرها تعاملا واحتكاكاً بالجريمة والمجرمين، وإن مجرد ذكر الجريمة سواء تم ارتكابها أو لم يتم يكاد لا يخلو من ظهور أو تدخل الشرطة بشكل ما، وعليه فإن تعاون الجمهور في مكافحة الجريمة يعتمد أساساً على تعاونه مع رجال الأمن وهو الأمر الذي نوليه اهتماماً خاصاً في هذه المحاضرة

غير أن التطور الحديث لرسالة الشرطة قد جعل لها دوراً حيوياً في التصدي للعوامل المؤدية للسلوك الاجرامي، مما يوسع المفهوم الشرطي لحماية المجتمع ليجمع بين مكافحة الجريمة والوقاية منها، فعلاوة على الوظيفة الأساسية لجهاز الشرطة التي تهدف في جوهرها

الى كشف الجريمة ومطاردة المجرمين، واقامة الأدلة عليهم، يمكن تناول الجانب الوقائي لأعمال الشرطة من خلال دورين متميزين:

الدور الوقائي العام الذي يسهم فيه جهاز الشرطة مع أجهزة الدولة الأخرى والقطاعات الشعبية المختلفة في البرامج والتدابير الوقائية التي تعمل على منع قيام الشخصية المنحرفة (المخالفة للقانون) وعلى تشجيع نمو الشخصية السوية (الموالية للقانون) أي مجابهة العوامل المؤدية للسلوك الاجرامي والدور الوقائي الخاص الذي يقوم به رجال الشرطة بصفة مباشرة ومحددة لمنع وقوع الجريمة أي جعل ارتكابها أمراً صعباً أو مستحيلا وذلك بالتعاون مع الأهالي وبالاستعانة ببعض الهيئات أو الامكانات المتاحة بالمجتمع المحلي

اكتساب ثقة الجمهور.

إن التعاون بين بني الانسان أمر ضروري لاستمرار الحياة البشرية، كما أنه لا مفر من التعاون بين أبناء المجتمع لتحقيق التقدم والاستقرار لهذا المجتمع، وتظهر الحاجة الملحة للتعاون والتكاتف المجتمعي عندما يواجه أعضاء المجتمع عدواً مشتركاً يقلق راحتهم ويهدد أمنهم ممثلا في الجريمة بما فيها من أضرار بمصالحهم واعتداء على أشخاصهم أو ممتلكاتهم، ونتمثل في هذا التعاون قوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾[1]، وقوله تعالى. ﴿ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم

---

١ ـ سورة المائدة الآية: ٣

المفلحون﴾[1]، وفي قول رسول الله (ﷺ) «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان»[2]

ولقد سبق أن أشرنا الى أهمية وأولوية تعاون الجمهور في مكافحة الجريمة مع رجال الأمن بالذات، غير أن مساهمة أفراد الشعب في هذا المضمار لن ينال الغاية المرجوة منها إذا لم يكن الجمهور مرتاحاً الى الصورة العامة لرجل الشرطة التي قد تتسم بالطابع الردعي أو العقابي، ونجد لسوء الحظ أن هناك تطورات عديدة في المجتمعات التي تتميز بسرعة التغير حيث أصبحت الحياة بها أكثر تعقيداً وارباكاً عن ذي قبل، فلقد أدى ذلك الى وضع مجموعة جديدة من القيود والمتطلبات المرتبطة بكثير من جوانب الحياة العامة والتي تحتاج في تنفيذها الى تهديد المخالف بالمعاقبة، فموقف الشرطة هنا لا يحسد عليه من حيث اضطرارها الى انهاك الجمهور في مسائل تعتبر في حد ذاتها ثانوية وغير مستساغة لدى عدد كبير من الناس، مثال ذلك اشتراط ترخيص الباعة السريحة وتحريم تشغيل الأحداث في الحرف والأعمال الكائنة بالشوارع الى غير ذلك[3]

وربما يكون هناك ميل زائد في بعض الدول نحو الاعتماد على

---

١ ـ سورة آل عمران. الآية ٨٤

٢ ـ رواه مسلم.

3 - Community Preventive Action, Working Paper Prepared by United Nations Secretariat for 3rd Un Congress on Crime Prevention and Treatment of Offenders, Stockholm, 9-18,1965, P. 17.

ما يسمى بالأساليب «البوليسية» للتوصل الى إذعان الأهالي للمستلزمات الضرورية للحياة الحديثة، غير أن هناك نماذج متطورة ظهرت في دول كثيرة حيث بادر رجال الأمن أنفسهم باكتشاف أساليب أخرى لحث الجمهور على تنفيذ تلك المتطلبات الجديدة مثل الحملات الثقافية التي تديرها الشرطة مستخدمين في ذلك الاعلام عن طريق الراديو والأفلام والمناقشات غير الرسمية مع طلبة المدارس والجماعات الأخرى في المجتمع المحلي، ولاشك أنه من الأفضل اتباع سياسة ثقافية اعلامية بعيدة عن الطابع العقابي لاكتساب تعاون الأهالي في الرضوخ للقيود والمتطلبات الجديدة بدلا من الارتكان الزائد الى السلطة التنفيذية للشرطة[1]

ويبدو أنه من الممكن في بعض المجتمعات الديمقراطية المتقدمة التي يتمتع مواطنوها بحرية واسعة، اكتساب المسئولين عن الأمن العام ثقة وتقدير الجمهور عن طريق جهاز أو نظام معين للتقصي عن الادعاءات المتكررة من جانب الأهالي عن استخدام الشرطة للخشونة في تعاملهم بلا ضرورة أو تجاهلهم الزائد لشكاوى المواطنين، علماً بأنه قد يكون في إطار القانون نفسه سبيل أو اجراء يلجأ اليه الناس في تلك الأحوال، ولا شك أن اتاحة مثل هذا الجهاز يكفي في حد ذاته للتقليل من تبادل الادعاءات والمزاعم وضياع الجهد والوقت في الرد عليها ومحاولة تفنيدها لعلم الأطراف المعنية مسبقاً بعدم جواز تصديقها دون التحقق منها[2]

---

١ ـ المرجع السابق. ص: ٨.

٢ ـ المرجع السابق ص ١٨

وهناك نماذج لذلك الجهاز في بعض مدن الولايات المتحدة مثل المجلس المدني لمراجعة الشرطة الذي أنشيء في مدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا عام ١٩٥٨م (وهو يدرس شكاوى الأهالي تجاه الشرطة يوصي بما يلزم من اجراءات علاجية أو جزائية) والمجلس المماثل له في مدينة روشستر بولاية نيويورك[١]

وجدير بالذكر هنا أنه رغم الحاجة الى وجود جهاز مثل هذا يعمل على تخفيف أي توتر أو نفور بين الشرطة والأهالي فإنه من الضروري أيضاً تأمين طريقة استخدام هذا الجهاز بحيث لا يؤدي بشكل أو آخر الى اضعاف الروح المعنوية لدى رجال الشرطة أو التقليل من فعاليتهم أو أن يصبح أداة سهلة لانهاكهم ودفعهم دفعاً الى شيء من السلبية أو التراخي، ولاشك في أن أساليب اكتساب تقدير وتعاون الجمهور مع الشرطة تعتمد الى حد كبير على التقاليد والقيم الثقافية في كل مجتمع وعلى البناء الاداري وربما النظام السياسي فيه، وعلى ذلك فإن نجاح هذه العملية في مجتمع ما لا يعني بالضرورة نجاحها في مجتمع آخر، ولو أنه يبدو أن الحاجة ماسة الى التجريب والتجديد في هذا المجال لدى الكثير من دول العالم الثالث[٢]

التعاون في الجانب الوقائي العام.

يتفق علماء الاجرام على أهمية الوقاية العامة من الجريمة

---

١ ـ المرجع السابق ص. ١٩

٢ ـ المرجع السابق.

مرجحين في معظمهم أولويتها بالنسبة لعمليتي مكافحة الجريمة وعلاج المجرم، غير أنهم على شيء من الاختلاف فيما يتعلق بأساليب تلك الوقاية لتنوع نظرتهم في تفسير السلوك الاجرامي، ويبدو أن هناك شبه اجماع بين غالبية العلماء والخبراء المهتمين بدراسة علم الاجرام على أهمية التدابير التالية في الوقاية من الجريمة والأحداث وهي تقوية الوعي الخلقي العام وتشجيع مراعاة القوانين واحترامها، العمل على توفير مستوى معيشي لائق ومعالجة مشكلات البطالة والازدحام الزائد بالأحياء السكنية الفقيرة، العمل على اقتلاع بذور الأمراض العقلية والنفسية والتوسع في انشاء العيادات والمصحات المختصة، محاولة تحسين وتنظيم أسس وقيم الروابط العائلية ومعالجة المشكلات الأسرية[1]، الافادة من الدراسات التنبؤية في اكتشاف الأطفال المتوقع انحرافهم لرعايتهم في وقت مبكر، تنظيم برامج مشتركة بين الحكومة والهيئات الأهلية لاعاقة نمو «النمط الاجرامي» والعمل على رعاية الشباب وتهيئة السبل البناءة لشغل أوقات الفراغ لديهم

وقد يبدو لأول وهلة أن الوسائل الوقائية المذكورة لا علاقة لها بالوظيفة الأمنية التي ترتبط تاريخياً بفكرة القمع والردع كما قد لا تتمشى مع مفهوم رجل الشرطة الذي تتميز صورته التقليدية بطابع الخشونة والشدة، غير أن هناك اتجاهاً ملحوظاً في دول عديدة نحو التوسع في وظيفة الشرطة لضمان اندماجهم في الأنشطة الوقائية ذات

---

١ ـ بدر الدين علي مرجع سابق ص ٥٤

الطابع الاجتماعي والروح الودية وخاصة فيما يتعلق بالصغار، ففي الولايات المتحدة مثلا تقدم الرابطة الرياضية للشرطة بمدينة نيويورك خدمات ترفيهية متنوعة للأحداث والشباب في مراكز خاصة أو على ساحات اللعب المحلية ومن بينها برنامج يستخدم هيئة متحركة مجهزة بالمعدات الرياضية لتقيم تلك الأنشطة متنقلة بين أحياء المدينة، كما تقوم ادارة الشرطة هناك بتنظيم برامج صيفية تشتمل على انشاء مجالس محلية للشباب تعمل في كل حي على تجميع صغار السن من الشوارع والحاقهم في نوع من النشاط البنّاء لشغل أوقات الفراغ[1].

وتفيد التقارير عن بعض الدول أن الشرطة هناك تقوم بجانب وفير من الخدمة الاجتماعية بين الصغار، بما في ذلك تنظيم زيارات لتلاميذ المدارس الى مراكز الشرطة وإلقاء أحاديث بالمدارس والمشاركة في المناسبات الرياضية مع نوادي الشباب المحلية الى غير ذلك، ففي استراليا الغربية مثلا تقوم عملية الوقاية من جناح الأحداث بمعرفة رابطة الشرطة ونوادي الشباب الشعبية المهتمة في مكافحة الجريمة في أرجاء الدولة، كما تدل البيانات الواردة على أن هناك نوادي مماثلة للشباب تديرها أجهزة الشرطة سواء منفردة أو بالاشتراك مع الهيئات الأخرى المهتمة بالوقاية من الجناح في دول أخرى مثل السويد والدانمارك وبلجيكا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية

---

1 - The Role and Future of the Police in the field of Crime Prevention document submitted by INTERPOL to 3rd United Nations Congress in Stockholm 9-18 August 1965, pp. 18-19.

وبعض ولايات جمهورية الهند وغيرها[1]

وتبرز أهمية معاونة الجمهور لجهاز الأمن في تلك الأنشطة الوقائية التي تتطلب طبيعتها تعاملا مع الأهالي وتضافراً لجهودهم واهتماماتهم، هذا علاوة على الدور الوقائي للجمهور بالتعاون مع الأجهزة الحكومية والهيئات الأخرى المهتمة بهذا الشأن في المجتمع المحلي، ويمكن بصفة عامة أن يلعب أبناء الشعب دوراً حيوياً في الوقاية من السلوك الاجرامي والجناح بالتعاون في تعزيز القيم الاجتماعية والمعايير السلوكية النابعة من النظم الاجتماعية الثلاثة وهي النظام الديني والنظامان التربوي والأسري حيث يقوم كل من المسجد والمدرسة والبيت برسالة هامة في هذا السبيل

فالعقيدة هي السند الأساسي في نشر وتقوية الوعي الخلقي العام والحث على احترام القوانين واللوائح وخاصة بين الشباب وصغار السن، ولا خلاف في أن الالتزام الديني يؤهل صاحبه للمواطنة الصالحة والحياة الشريفة وتجنب مواطن الخطيئة والزلل والتمسك بأهداب الفضيلة ومبادىء الأخلاق، وهكذا نجد أن الجمعيات الأهلية الدينية بالدول العربية تلعب دوراً هاماً في هذا المضمار، ولعل من أبرزها جماعة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» بالمملكة العربية السعودية وجماعات الشبان المسلمين والشابات

---

1 - Special Police Departments for the Prevention of Juvenile Delinquency document submitted to 2nd United Nations Congress in London, 1960 pp. 20, 33.

المسلمات في مختلف الدول العربية والاسلامية

كما أن في مساندة الجمهور للمؤسسات التربوية والثقافية على اختلاف أنواعها اسهاماً جوهرياً في مجال الوقاية من الانحراف، ونشاهد ذلك في تعاون المجتمع المحلي مع المدرسة ممثلا في مجالس الآباء والمدرسين، وفي تشجيع الناس لبرامج رعاية الشباب كالمباريات الرياضية والندوات الثقافية ومعسكرات العمل وغيرها، والاصرار على البرامج الاعلامية والأنشطة الترويحية البناءة ونبذ ومقامة تلك النماذج الترفيهية والاعلامية التافهة أو المتبذلة ذات الطابع السلبي الهدَّام، ويلاحظ هنا أن المساندة الشعبية للأنشطة التربوية قد تكون بالمشاركة الفعلية أو الاسهام الأدبي أو العطاء المادي

وتلعب الأسرة الدور الأول في عملية التنشئة الاجتماعية وفي غرس القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية وبالتالي نرى الكثير من الأحداث الجانحين والشبان المحرفين يعانون من مختلف ألوان التصدع والتمزق الأسري مما يعطي أهمية وقائية بالغة لتعزيز القيم والروابط العالية ومعالجة المشكلات الأسرية، ونجد لحسن الحظ أن المجتمعات العربية والاسلامية تتمتع بنصيب وافر من التماسك الأسري والالتزام العائلي، مما يثبت مركز الأسرة بين أعمدة الضبط الاجتماعي.

غير أنه ينبغي على بعض المجتمعات العربية التعاون في مواجهة تيار التغير الاجتماعي ما بين تحضر وتصنيع ونمو اقتصادي

وغزو ثقافي للحفاظ على تلك الروابط والقيم الأسرية مما قد يستدعي مراعاة خاصة لتضييق الفجوة بين جيلي الصغار والكبار، فإننا بقدر ما نتوقع من الأبناء التزاماً أسرياً وطاعة للآباء عملا بقول الله تعالى ﴿وبالوالدين احسانا﴾[1]، فإن على الآباء وأولياء الأمور أن يكونوا في مسالكهم ومشاربهم قدوة للصغارة وأن يعاملوا أبناءهم بالحزم المصحوب بشيء من الرفق والود والتسامح حتى يلتفوا بنصحهم ولنا في كتابه تعالى عظة بيِّنة ﴿ولو كنت فظاً غليظ القلب لأنفضوا من حولك﴾[2].

التعاون في منع الجريمة

بينما قد يختلف الرأي الى حد ما في ضرورة اندماج الشرطة في عملية الوقاية العامة من الجريمة والجناح يبدو أن هناك اتفاقاً على الأهمية الحيوية لتأمين أكبر قدر ممكن من التعاون بين الشرطة والأهالي لمنع أفعال الاجرام والجناح، وعليه نجد أن أجهزة الشرطة في كثير من الدول قد اتخذت خطوات معينة لكسب ثقة الأهالي وتعاونهم، مستخدمين في ذلك مختلف وسائل الاعلام بما في ذلك الصحافة والاذاعة والتليفزيون، علاوة على اشتراك رجال الشرطة في المناقشات العامة والندوات والمناظرات مع الجماعات المحلية، واتاحة برامج تدريبية خاصة للهيئة العاملة بالشرطة، وتنظيم ما يمكن تسميته بأسابيع «تنمية الوعي» مثل أسبوع حماية الصغار، وأسبوع حماية

---

١ ـ سورة الاسراء الآية ٢٣

٢ ـ سورة آل عمران الآية ١٥٩

المنازل، وأسبوع حماية المسنين وأسبوع حماية المنشآت العامة الى غير ذلك[1].

ومن أهم الوسائل المقترحة لدفع الجمهور الى تقدير أعمال الشرطة اشراك أفراده كرجال أمن متطوعين للقيام بالنشاط الروتيني للشرطة مثل أعمال الحراسة، إذ ربما يتيسر لبعض المواطنين في المجتمع المحلي قضاء ليلة أو ليلتين خلال الأسبوع أو في نهايته مع الشرطة لو احتاج الأمر الى ارتدائهم الزي الرسمي المعتاد للشرطة خلال تلك الفترة[2]، ولاشك أن تعيين المتطوعين لهذه المهمة ينبغي أن يعتمد على اختيار دقيق لهم وتحرٍ واف عنهم للتأكد من صلاحيتهم للمشاركة في عمليات الوقاية من الجريمة

ويلاحظ أن اسهام الجمهور في الأعمال الروتينية للشرطة بالاتحاد السوفيتي قد اتخذ صورة مختلفة ممثلة في تنظيم الفصائل التطوعية الشعبية لحفظ الأمن التي تبدو أنها متعرف بها رسمياً من جانب الدولة، وأن المهمة الرئيسية لتلك الفصائل من المتطوعين التي تنتشر في المصانع والمزارع الجماعية ومرافق المواصلات وما شابه ذلك هي منع البلطجة والسلوك المخالف والمناوىء للنظام مع حراسة المناطق المحلية ومداومة الاتصال بشرطة الطوارىء، كما أن لهذه الفصائل سلطة استدعاء الآباء الى القضاء إذا ارتكب أبناؤهم سلوكاً

---

١ ـ Community Preventive Action. مرجع سابق ص. ١٧

٢ ـ المرجع السابق ص. ٨

منافياً أو في حالة اهمالهم لأطفالهم[1]

ويمكن القول بصفة عامة أن نظم الشرطة في جميع الدول النامية تقريباً مأخوذة من دول أخرى متقدمة في هذا المجال مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حيث يشتمل هذا الأخذ على البناء التنظيمي لجهاز الشرطة والزي الرسمي والتدريب والأساليب والتقاليد وغيرها من الأمور المتعلقة بوظيفة الشرطة، غير أن تلك النظم في الواقع لم تثبت أقدامها تماماً في بعض هذه المجتمعات النامية وخاصة في المناطق الريفية أو الشبه حضرية أي في القرى والمدن الصغيرة، وهكذا نجد أن خصائص الشرطة حسب المفهوم الغربي - مثل الانفصالية التامة (أي الفصل بين الدور الوظيفي والدور الشخصي) والطابع التسلطي الصارم والقسر والاكراه المشروع - قد لا تترك انطباعاً قوياً في نفوس الناس مما يتطلب خلق نمط جديد لفرض القانون في تلك المجتمعات يتمتع بطابع متميز يجمع ما بين اقتباس الأساليب والأفكار المفيدة من الخارج وتطبيقها محلياً في اطار من واقع البيئة المحيطة والقيم السائدة[2]

ويبدو أن الفرصة مواتية في بعض الدول النامية للقيام بنوع من التجريب الاجتماعي في مجال تطبيق القانون وحفظ الأمن، ومن الآراء المقترحة في هذا الشأن البحث في امكانية انشاء قوة أمنية

---

1 Enactment of Central Committee of Communist Party and Council of Ministers of the Union of Soviet Socialist Republics, 2 Mrach 1959.

٢ - مرجع سابق ص. ١٩ Community Preventive Action

تحتوي في جوهرها على ضباط مهنيين مدربين على أعمال البحث الجنائي وكشف الجريمة بينما تعتمد في اطارها العام على مفهوم الخدمة القومية، حيث يطالب المواطنون بصورة عامة بقضاء بضعة أسابيع كل عام في خدمة تلك القوة، ومما يعزز هذا الرأي فكرة اشعار المواطن بأنه جزء من نظام اقرار العدالة في وطنه، كما هو الحال بالنسبة لمطالبة المواطن العادي في بعض الدول الغربية بالخدمة ضمن هيئة المحلفين في المحاكمات الجنائية، علماً بأن انسياق الأهالي في الأعمال المتعلقة بتنفيذ القانون أمر دارج في وقت الأزمات وخاصة في حالة الحرب أو خلال الاضطرابات المدنية حيث ينظم المدنيون كحراس للأمن أو كمراقبين للغارات الجوية الى غير ذلك من مستلزمات المحن والكوارث المحلية[1]

وليس المقصود من هذا الرأي المقترح انشاء قوة من الأهالي تمارس الأعمال العادية لرجال الشرطة كمطاردة الجناة وجمع الأدلة عليهم، وإنما ليكون هدفها الرئيسي العمل في مجال الوقاية من الجريمة وذلك بالتعاون مع أجهزة الأمن المسئولة، ولما كانت عملية غرس الشعور باحترام القانون وتنمية الرغبة والعمل على موالاته تعتبر من أهم الوسائل التي تساعد على الوقاية من الجريمة، ولما كان مفهوم القانون أو العرف له أهميته واعتباره عادة في كل مجتمع، فإن اشعار كل فرد بأن له دوراً ما ولو كان محدوداً في عملية فرض القانون واستتباب الأمن يمكن أن يكون نواة طبيَّة وأساساً سليماً لشوء مجتمع

---

١ ـ المرجع السابق

موال للقانون وملتزم به[1].

الاستجابة للتوعية الوقائية

من أشد أنواع التعاون الجماهيري فعالية في منع الجريمة استجابة أفراد الشعب وخاصة في المجتمع المحلي للتوعية الوقائية ضد الجريمة، التي تعتمد على جهود جهاز الأمن بالتعاون مع أجهزة الاعلام بأنواعها كالصحف والمجلات والاذاعة والتليفزيون ومع الأجهزة التربوية الأخرى مثل الجامعات والمدارس والنوادي والمساجد وهيئة رعاية الشباب الى غير ذلك، ولدينا في المجتمعات العربية نماذج عديدة من هذه التوعية الوقائية ضد الأنشطة الاجرامية، ونجدها ظاهرة بشكل خاص في اللافتات الملصقة بالشوارع والأماكن العامة التي تنبه الجمهور الى واجباته الأمنية، وكذلك في بعض المحاضرات والندوات العامة وبرامج الاذاعة والتليفزيون ولو أنه يمكن التوسع في تلك البرامج الاعلامية العربية بأسلوب متميز يجمع ما بين الترغيب والترشيد ويثير اهتمام الشباب بصفة خاصة، كما أن في منابر المساجد بالدول العربية والاسلامية مجالا حيوياً لتلك التوعية التي يتعين متابعة نتائجها بدراسة تطورات معدل الجريمة، وكذا استطلاع الرأي العام في جدواها ومدى الاستفادة منها

فإذا ما نظرنا الى المرحلة الحديثة في الولايات المتحدة نجد أن

---

١ ـ المرجع السابق.

برامج الوقاية من الجريمة وجناح الأحداث التي تشارك فيها أجهزة الشرطة منتشرة في مختلف الولايات الأمريكية وخاصة في المدن الكبيرة، ويلاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً بل تطابقاً أحياناً بين هذه البرامج وذلك لاهتمام جهاز الشرطة الفيدرالي والمنظمات القومية الأخرى وأجهزة الاعلام بأنواعها بنشر المعلومات المتعلقة بالوقاية من الجريمة وذلك من خلال المؤتمرات الدورية والحلقات الدراسية والدورات التدريبية المتخصصة بهذا الموضوع، وبينما تقوم هذه البرامج بدور عام في الوقاية من الجريمة وذلك باسهام رجال الشرطة مع الأجهزة الأخرى بالولاية في التدابير الوقائية من الانحراف والاجرام بين الشباب والأحداث نجد أنها تتضمن في معظمها دوراً مباشراً في الوقاية أي العمل على منع وقوع الجرائم وذلك بالتعاون مع الجمهور والهيئات المحلية بالولاية أو المدينة.

وتتناول برامج الوقاية الحديثة بالولايات المتحدة عادة العمل نحو وقف الجرائم الجسيمة التي ارتفع معدلها في السنين الأخيرة أو زادت شكوى الناس منها سواء كانت من جرائم العنف أو جرائم المال، ويدخل ضمن ذلك جرائم الضرب والاعتداء الجنسي وخاصة الاغتصاب والتغرير بالأطفال وتعاطي المخدرات والاتجار بها وسرقة المنازل والمحلات التجارية وغيرها، ومن أهم تلك البرامج التي أثبتت فعاليتها في العديد من المدن الأمريكية حملات الوعي العام بمخاطر الجريمة وأضرارها وبمختلف الاحتياطات الواجب اتخاذها لسد السبل على ارتكابها وكذا الحث على الابلاغ عنها قبل وقوعها وتشجيع الأهالي القاطنين بكل منطقة سكنية والمنظمات والجماعات المحلية

وطلبة الجامعات والمدارس الابتدائية والثانوية وغيرهم على التعاون والتكاتف في التصدي لمشكلة الجريمة والعمل على الوقاية منها

ومن نماذج التوعية الوقائية بأسباب سرقة المحلات التجارية الكبيرة مثلا عدم الملاحظة الدقيقة للزبائن، عدم اتباع الاجراءات الأمنية، وغياب صاحب المتجر، اتفاق السارق مع شخص يعمل بالمتجر، اغراءات العرض العصرية، ومن التوعية بالحيل المتبعة في سرقة المتاجر الصغيرة تظاهر اللص بمساومة صاحب المحل، ابدال الاقفال بأخرى مماثلة لها، ارغام صاحب المتجر على الخروج من محله وعن سرقة السيارات يلفت النظر الى ترك السيارة والمفتاح بداخلها أو اعطاء المفتاح لشخص غير مؤتمن فيستخرج نسخة منه، علاوة على سرقة ما بداخل السيارة إذا تركت مفتوحة أو كان بها متعلقات مرئية من الخارج، وهناك التوعية بأساليب النشل وخاصة في الأماكن والمناسبات التي يتجمع فيها الناس كالمباريات الرياضية والأسواق المزدحمة أو أثناء الانتقال في وسائل المواصلات، وعن التوعية بسرقة الشقق يؤخذ الحذر من الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة داخل الشقة واحتمال الاتفاق مع حارس العمارة وبالنسبة لسرقة الڤيلات هناك خطورة موقع الڤيلا المنعزل البعيد والمغريات التي تشجع اللص على التسلق الى الداخل مثل الأشجار والسيارة الواقفة بجوار الڤيلا ومخلفات مواد البناء وعامود الكهرباء والديكورات الموجودة على السور الى غير ذلك[1]

---

١ ـ أنظر عبدالوهاب محمد بدر الدين التوعية الوقائية من السرقة المحاضرة الأولى ضمن الموسم الثقافي الثاني. في كتاب «الثقافة الأمنية» دار النشر

وهناك التوعية الوقائية من جرائم الاعتداء على النفس أو العرض ومن أهمها تلك الاقتراحات والتوصيات الخاصة بتقليل احتمال وقوع الفتيات والنساء فريسة للاعتداءات الجنسية بمختلف أنواعها وذلك باتخاذ الاحتياطات للحد من هذه الجريمة سواء أكانت في المنزل أم السيارة أم الطريق العام، علماً بأن جرائم الاعتداء الجنسي كثيراً ما ترتكب مقترنة بجرائم أخرى مثل سرقة المنازل، وتشمل التوعية بتلك الجرائم توجيه الضحية وارشادها الى ما تحتاجه من رعاية طبية ونفسية والى أهمية محافظتها على آثار الجريمة، مع تأمينها إذا ما قررت رفع الأمر الى القضاء بعدم تعرضها للاحراج والخزي أو الانتقام، وتعريفها بمختلف المنظمات والهيئات المهتمة برعاية ومعالجة ضحايا الاعتداءات الجنسية

ومن أحدث التجارب الحديثة الناجحة الدالة على تعاون وتكاتف الجمهور في الوقاية من الجريمة في عديد من الولايات والمدن الأمريكية ما يسمى بمشروع «مراقبة الحي» الذي يشترك بمقتضاه أهل الحي في برنامج وقائي بالتنسيق مع جهاز الشرطة المحلي، بحيث يراقب كل منهم مساكن الجيران في حالة تغيبهم ويبلغون عن أي شخص غريب يحوم بالمنطقة أو سيارة غير مألوفة تتردد على الحي، وهناك علامات خاصة توضع عند مدخل كل شارع بالمنطقة تعلن

= بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ١٤٠٨هـ، أنظر أيضاً محمود حسن فؤاد. جريمة الشيكات بلا رصيد المحاضرة العلمية السادسة ضمن الموسم الثقافي الأول. في كتاب «الثقافة الأمنية» دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ١٤٠٨هـ.

عن خضوع تلك المناطق لبرنامج «مراقبة الحي» ومن المثير حقاً أن وجود تلك العلامات في حد ذاتها قد أدى بالفعل الى ابتعاد لصوص المنازل عن تلك الأحياء التي أصبحت بالتالي مناطق طرد للجريمة، بينما بقيت الأحياء غير الملتزمة بذلك البرنامج الوقائي مناطق جذب لها.

وهناك مشروع آخر تقوم به مثلا مدينة ملبورن بولاية فلوريدا علاوة على قيامها ببرنامج مراقبة الحي، وهو مشروع «البيت الآمن» حيث تكتب هذه العبارة في مكان واضح أمام المنازل التي يشترك أصحابها في هذا المشروع الذي يهدف الى حماية الأطفال بصفة خاصة من الاعتداء عليهم أو مضايقتهم سواء بواسطة أشخاص غرباء عليهم أو من أقرانهم بالحي أو المدرسة، فإذا ما اقترب المعتدي من الطفل بشكل مريب يلتفت الصغير حوله بسرعة ويجري الى أقرب منزل عليه لافتة «البيت الآمن» مستنجداً بأصحابه الذين يتولون رعايته وحمايته وتسليمه الى أسرته مع ابلاغ الشرطة عن محاولي الاعتداء عليه أو مضايقته[1].

ومن أكثر برامج الوقاية من الجريمة انتشاراً بالمدن الأمريكية والتي يقوم الجمهور بدور فعال في تنفيذها مشروع «حماية المساكن» الذي يلزم أصحابها باتخاذ احتياطات وتدابير معينة للتصدي للسارقين

---

1 - Crime Prevention, Neighbourhood Watch Police Department, Melbourne, Florida (undated report).

والمعتدين ومنع أو تصعيب ارتكابهم للجريمة، ومن بين هذه التدابير وضع علامة مميزة على مختلف المنقولات والممتلكات الثمينة بالمسكن بطريقة النقش بحيث لا يمكن ازالتها دون ترك أثر واضح وبالتالي يصعب على السارق بيعها أو التخلص منها لامكان تعرف أصحابها عليها واثبات ملكيتهم لها إذا ضبطت معه أو مع من تسلمها منه، وهناك جهاز الانذار المعروف الذي تكاد تستخدمه كل أسرة أمريكية متيسرة مالياً الذي ينبه مكتب الشرطة في حالة دخول شخص غريب للمسكن في غياب أصحابه

وتتميز بعض المدن الأمريكية ومن بينها مدينة ميامي بولاية فلوريدا ببرنامج وقائي من الجريمة وجناح الأحداث تتعاون فيه هيئة المدرسة مع جهاز الشرطة المحلي يطلق عليه «ملاحظة جرائم الشباب» وطبقاً لهذا المشروع يقوم مجموعة من طلبة المدارس المشتركين فيه بالتنسيق مع ادارة الطلاب الذين يميلون الى الانحراف أو يقومون بأعمال غير قانونية أو يختلطون بأنماط اجرامية خطرة، حيث يقوم رجال الأمن والمسئولون عن معالجة الشباب المنحرفين باللازم نحوهم قبل أن يستفحل أمرهم، وبينما يعاب على هذا المشروع اعتماده على فكرة التجسس على الأقران والزملاء بالمدرسة مما قد يؤدي الى تردد بعض الطلاب الصالحين في الاشتراك به نجد أن المسئولين عن هذا المشروع يؤكدون رغبة واقبال الطلاب المشتركين عليه، وخاصة بعد مرورهم ببرنامج تدريبي يركز فيه على احتمال وقوعهم أنفسهم أو بعض أسرهم ضحايا للجرائم التي يرتكبها بعض

زملائهم بالمدرسة[1].

التعاون في الكشف عن الجريمة

ويختلف دور الجمهور في الوقاية من الجريمة عنه في الكشف عنها، إذ أن تعاونه في الوقاية سابق لحدوثها بينما تعاونه في الكشف عنها لاحق لوقوعها، ويعتبر ابلاغ أجهزة الأمن عن الجرائم المرتكبة من أهم أركان التعاون في كشف الجريمة ومطاردة المجرمين من جانب أفراد المجتمع، والواقع أن حجم الحوادث الجنائية غير المبلغة عنها يفوق المبلغة عنها في مجتمعات كثيرة قد نجد من بينها بعض المجتمعات العربية، ويرجع احجام الكثيرين عن الابلاغ عن بعض الجرائم الى عدة عوامل نجد من بينها بساطة أو تفاهة الجرم، صغر سن مرتكب الواقعة، المركز الاجتماعي للجاني، تجنب الفضيحة والعار، النية المبيتة للأخذ بالثأر، هذا علاوة على الخوف من ضياع الوقت وطول الاجراءات من جهة، ومن احتمال معاملة المسئولين لهم بأسلوب جاف أو سؤالهم بطريقة اتهامية من جهة أخرى، ونجد هنا أنه بقدر ضرورة التزام المواطن العربي بدوره الوطني في الابلاغ عن الحوادث مهما كانت طبيعتها أو طبيعة مرتكبيها ينبغي على رجال الأمن أن يقوموا من ناحيتهم بمختلف وسائل التشجيع على الابلاغ عن الجرائم وأن يكون لديهم الصبر ورحابة الصدر نحو المبلغ مهما

---

1 Youth Crime Watch and How it works, Citizen Crime Watch Organizations, Miami, Florida (undated report).

بدا لهم من تفاهة القضية أو سذاجة البلاغ.

وجدير بالاشارة هنا أن جهاز الأمن بمدينة لويزفيل بولاية كنتكي الأمريكية قد اهتم حديثاً بتطبيق ما يسمى بمشروع «وقف الجريمة» الذي يعتمد على تشجيع الأهالي على الابلاغ عن الجرائم وذلك باعداد تمثيلية عن كيفية وقوع جريمة معينة وعرضها على شاشة التليفزيون ضمن الأخبار المحلية لاثارة وترغيب المشاهدين في الاهتمام بها، مع الاعلان عن مكافأة مالية تتناسب مع جسامة الواقعة لكل من يدلي بمعلومات مفيدة عن تلك الجريمة تؤدي في النهاية الى القبض على المجرم وادانته، علاوة على تأكيد الابقاء على شخصية المبلغ مستترة حتى على رجال الشرطة أنفسهم، وهم يتبعون في ذلك خطة طريفة يعطى بمقتضاها المبلغ رقماً خاصاً عند أول اتصال تليفوني له بمكتب الشرطة المختص، ويطلب منه أن يذكر هذا الرقم كلما اتصل تليفونياً بهذا المكتب، كما يطلب منه في حالة القبض على الجاني وادانته التوجه الى مكان معين بأحد البنوك أو المحلات العامة حيث ينتظره شخص بأوصاف معينة، معه ظرف بداخله المكافأة المالية التي يسلمها للمبلغ بمجرد ذكره الرقم المتفق عليه، ومن المثير حقاً أنه في خلال ستة شهور من تطبيق هذه التجربة بمدينة لويزفيل عام ١٩٨٢م تلقى مكتب الشرطة المسئول عن مشروع «وقف الجريمة» ١٥٠٠ بلاغ أدت بعد التحري عنها الى القبض على ٦٢ متهماً واكتشاف ١٥٢ جناية، واسترداد منقولات مسروقة ومخدرات تقدر قيمتها بما يقرب من مائة ألف دولار أمريكي.

ويلعب أفراد الجمهور دوراً هاماً في التعاون مع الأجهزة الأمنية والقضائية في الكشف عن الجريمة بتطوعهم لأداء الشهادة إذا استدعى الأمر مهما كان في ذلك من تضحية لبعض الجهد والوقت، فأداء الشهادة واجب وطني تحتمه المواطنة الصالحة والضمير الحي والشعور بالمسئولية بل إنه فريضة دينية عملا بقوله عزَّ وجلَّ ﴿ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه﴾[1]

وفي كثير من الأحيان يكون لتعاون أهل الحي في تسهيل مهمة رجال الأمن وذلك برفض التستر على الجناة أو اخفائهم وبالمحافظة على الآثار والأدلة بمسرح الجريمة والمساعدة في جمع المعلومات واظهار الحقائق، يكون في ذلك سبباً لتمكن المسئولين من ضبط المذنب واثبات الواقعة عليه واراحة المجتمع المحلي من شروره، غير أن هناك ظاهرة نلاحظها في بعض المجتمعات العربية وينبغي التخلص منها حتى تأخذ العدالة مجراها، ويدفع المذنب ثمن جريمته، إذ كثير ما يتجمع الأهالي حول رجل الأمن أثناء قبضه على أحد المتهمين أوحول مواطن يحاول الابلاغ عن شخص أجرم في حقه ويمطرونه بمختلف عبارات الشفاعة والرجاء مثل «المسامح كريم» أو «العفو عن المقدرة» الى غير ذلك حتى يطلق سراح الخارج على القانون الذي قد يقع بعضهم ضحية له في المستقبل.

وفي النهاية أود أن أشير الى اهتمام المركز العربي للدراسات

---

١ ـ سورة البقرة. الآية ٢٨٣

الأمنية والتدريب بالرياض بموضوع محاضرة اليوم عن تعاون الجمهور في مكافحة الجريمة، ويتجلى ذلك بصفة عامة في بعض جوانب أنشطته المختلفة من بحوث ومحاضرات وندوات ودورات تدريبية، ويلاحظ بصفة خاصة في المحاضرة القيمة التي ألقاها خلال الموسم الثقافي الماضي العميد محمد بن رجاء الحربي عن «التعاون بين رجل الأمن والمواطن»[1]، وكذا في البحث الميداني المتضمن ببرنامج عمل المركز هذا العام عن «قياس الوعي الأمني لدى الجمهور» الذي يقوم به الدكتور مصطفى النصراوي

---

١ ـ أنظر العميد محمد بن رجاء الحربي. التعاون بين رجل الأمن والمواطن. المحاضرة العاشرة بالموسم الثقافي الثاني في كتاب «الثقافة الأمنية» دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ١٤٠٨هـ.